الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.577

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
20 November 2006
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الاستثنائية

محضر موجز للجلسة ٥٧٧

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة أباكا

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع، والتقرير الدوري الخامس لغواتيمالا

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

02-51824 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع، والتقرير الدوري الخامس لغواتيمالا (CEDAW/C/GUA/3-4, CEDAW/C/GUA/5, CEDAW/PSWG/2000/EXC/CRP.1/Add.6 and CEDAW/PSWG/2002/EXC/CRP.2/Add.3)

١ - بناء على دعوة من رئيسة اللجنة، اتخذ السيد خوليو مولينا آفيليس، والسيد أرتورو بياردو ميخيا مونزون، والسيدة تاراسينا سيكيرا، والسيدة كاتالينا سوبيرانيس، والسيدة كارافانتيس توبياس (غواتيمالا) أماكنهم على طاولة اللجنة.

٢ - **السيدة تاراسينا سيكيرا** (غواتيمالا): قدمت أعضاء الوفد وأعلنت أن نظر اللجنة في تقارير غواتيمالا يتزامن مع الذكرى العشرين لتصديق غواتيمالا على الاتفاقية.

٣ - **السيدة كارافانتيس توبياس** (غواتيمالا): قالت إن غواتيمالا صادقت على اتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بالتزامات النفقة في عام ١٩٩٩ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٦ بشأن العاملين ذوي المسؤوليات الأسرية في عام ١٩٩٤. وتشمل التدابير المؤقتة الخاصة الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الرجال والنساء القانون المتعلق بكرامة المرأة والنهوض بها، والمادة ٤٧ من القانون الخاص بالصندوق الاستئماني للأراضي الذي حدد فترة ١٠ سنوات لإعطاء الأولوية في منح الأراضي ربات الأسر غير المتزوجات، والأرامل المتأثرات بشكل كبير نتيجة للصراعات المسلحة.

٤ - ومضت تقول إنه مع ازدياد الوعي بالعوائق التي تعترض تحقيق المساواة للنساء وفقا للقانون، أُلغيت المادتان ٢٣٢ و ٢٣٥ من قانون العقوبات وحكمت المحكمة الدستورية لصالح المدعيات النساء في عدد من القضايا. غير أن الآراء التقليدية بشأن النساء، والجهل السائد بالقانون، وضعف النظام القانوني، والتشريعات التي تميز ضد المرأة والأطر القانونية التي تفتقر إلى آلية الإنفاذ، أدت إلى عرقلة التقدم على طريق تحقيق المساواة بين الجنسين. والتعديلات العديدة المقترحة لقانون العمل وقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات ستفيد عند اعتمادها النساء الريفيات، والأمهات العاملات، وتحدد جرائم العنف، والتحرشات الجنسية، والتمييز ضد المرأة، وعدم الوفاء بالتزامات الإعالة، والسماح باستخدام الحمض الخلوي الصبغي كدليل أمام المحاكم. وهناك مشروع قانون آخر يضع حصصا لمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية.

٥ - وأضافت أنه تم إنشاء مكاتب لشؤون المرأة على مختلف المستويات في الحكومة، وانعكس ذلك في وضع السياسات الوطنية للنهوض بالمرأة في البرامج الوطنية والقطاعية من أجل السلام، والتنمية والحد من الفقر، ووضعت آليات الرصد المناسبة موضع التنفيذ. غير أن الموارد التقنية والمالية والبشرية المحدودة، والتنسيق الضعيف بين الآليات الوطنية، والعوائق الاجتماعية، وانعدام الإرادة السياسية في بعض المجالات تعتبر من المشاكل المستمرة.

٦ - واستمرت تقول إنه تم إنشاء لجنة فرعية للمساواة بين الجنسين في نطاق اللجنة الاستشارية المعنية بإصلاح التعليم، وتم تخصيص تمويل إضافي للطالبات بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، وتقديم منح دراسية للفتيات، وبشكل خاص في المناطق الريفية وبذلت الجهود للقضاء على القوالب النمطية للمرأة في التعليم. غير أنه لا يوجد إلا عدد قليل من الخبراء في الأمور ذات العلاقة بالجنسانية والتعليم. والموارد محدودة، وبرامج ما قبل المدرسة نادرة. وتنقطع ٦٦ في المائة من الفتيات عن الدراسة قبل الفصل الثالث في المناطق

الريفية، وتتخرج فتاة واحدة من كل ثماني فتيات من الفصل السادس على النطاق الوطني؛ و ٦٠ في المائة من جميع النساء و ٨٠ في المائة من النساء الريفيات يعانين من الأمية.

٧ - وتشمل إجراءات العناية الصحية الجديدة برامج لما بعد الإجهاض في المستشفيات، كما تشمل العنف المترلي في نظام العناية بالصحة العقلية، وجمع الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس. غير أن هناك اتجاها للتركيز على النساء كأمهات عند جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. وهناك حاجة ماسة لتبني نهج شامل بشأن صحة النساء، يشمل العنف ضد النساء الذي لا يُعترف به بشكل عام على أنه مشكلة صحية. والمشكلة معقدة بسبب تشتت السكان وارتفاع معدلات المواليد. وتعمل الحكومة من أجل زيادة الوعي العام بالعنف المترلي ومكافحة القوالب النمطية للمرأة التي تؤدي إلى تقبل هذا السلوك. وستؤدي التعديلات المقترحة على قانون العقوبات إلى تشديد العقوبات على جريمة التحريض على البغاء.

٨ - واسترسلت قائلة إنه تم إحراز تقدم ملموس في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية عن طريق إنشاء المنظمات والشبكات وتطوير منتديات الحوار مع المجتمع المدني. غير أن هناك مقاومة شديدة لانتخاب نساء في مراكز صنع القرار؛ ولا تزيد نسبة النساء عن ١٠ في المائة من أعضاء البرلمان وواحد في المائة من رؤساء البلديات. وسيؤدي قانون الانتخابات والأحزاب السياسية المقترح إلى تحديد حصص لضمان انتخاب النساء في مراكز قيادية في الأحزاب السياسية.

٩ - واختتمت كلمتها بقولها إن السكان الريفيين مشتتين بشكل واسع، ومعدل الولادات بينهم أعلى من المناطق الحضرية، وينتشر الفقر بينهم. ويتم اتخاذ تدابير بشأن النساء الريفيات عن طريق المنح الدراسية للفتيات، وتحسين توفر فرص الوصول إلى القروض، وتعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وزيادة المخصصات في الميزانية في مجالات تعليم المرأة والصحة الإنجابية.

١٠ - **الرئيسة:** أعربت عن امتنانها لحكومة غواتيمالا لإرسالها وفدا رفيع المستوى لتقديم التقارير الدورية، وأثنت على غواتيمالا لمصادقتها على البروتوكول الاختياري للاتفاقية.

١١ - **السيدة غونزاليس ماركينيز:** أثنت على غواتيمالا لاستجابتها السريعة للأسئلة التي طُرحت قبل اجتماع الفريق العامل لما قبل الدورة. ولكنها أعربت عن خيبة أملها لأن الاستجابة لبعض تلك الأسئلة كانت جزئية. وأكدت على أن العملية السلمية التي وُصفت بإسهاب في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع، والتقرير الدوري الخامس (CEDAW/C/GUA/3-4 و CEDAW/C/GUA/5)، قد أدت إلى إنهاء ثلاثين سنة من الصراع الذي كان مأساة لغواتيمالا ولأمريكا اللاتينية ككل. فلم تقتصر اتفاقات السلام، التي تم التوصل إليها في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، على إشراك النساء في العملية، بل أنها راعت احتياجاتهم أيضا، وبشكل خاص في الريف وبين نساء الشعوب الأصلية. كما فرضت على الحكومة مواجهة التزاماتها في تنفيذ ونشر المعلومات بشأن الاتفاقية.

١٢ - وقالت إنه، مثلما جاء في التقارير الدورية، لا تزال أنماط السلوك التقليدية تعيق تنفيذ الاتفاقية، وبشكل خاص القوالب النمطية الجنسانية. وبالرغم من وجودها في كافة أنحاء أمريكا اللاتينية، فهي مترسخة بشكل خاص في غواتيمالا. وحثت على ضرورة التركيز على تغيير هذه التقاليد.

١٣ - وأقرت بأن التشريعات والإجراءات البرنامجية التي شرع فيها البلد تبدو إيجابية، غير أنه ينبغي بذل المزيد من

الجهود من أجل تقييم شامل لنتائجها، وبشكل خاص ما يتصل بتنفيذ اتفاقات السلام. وقد نص الدستور على المساواة بين الرجال والنساء، وهو تطور إيجابي في ضوء محدودية فرص وصول المرأة للعناية الصحية وملكية الأراضي. ومن اللازم أن تضمن الإصلاحات التشريعية ترجمة جميع الالتزامات الخاصة بحقوق المرأة إلى عمل ملموس، وأن تتوفر السبل للاستئناف عند العجز عن الوفاء بهذه الالتزامات.

١٤ - وأضافت أن الاتفاقية تسعى للقضاء على التمييز ضد النساء وضمان مساواتهن مع الرجال، غير أنها أعربت عن قلقها لإشارة التقارير الدورية كثيرا إلى الإنصاف فقط بدلا من المساواة والإنصاف. فهذان التعبيران لا يعنيان نفس الشيء.

١٥ - وأكدت أنه ليس من الواضح في التقارير كيف يتم تنسيق الأنشطة لهذا العدد الكبير من المؤسسات والهيئات التي تشكل آلية الدولة لعلاج مسائل المرأة.

١٦ - وقالت إن المتاجرة بالنساء والبغاء يبعثان على الانزعاج. ويصف التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع البغاء ''كظاهرة اجتماعية/ثقافية مترسخة في المجتمع نتيجة للأنماط الأبوية التي كان لها أثر على الأطفال والمراهقين''، وتؤكد الأرقام التي قُدمت أن الوضع خطير، وبشكل خاص فيما يتعلق بالقاصرين. ومن الأهمية بمكان أن توضع خطة لعلاج هذه المشكلة، مع التزام واضح بتنفيذها. وأشارت إلى أن استخدام التشريعات التي لم تعد تساير روح العصر لم يعد عذرا مقنعا.

١٧ - **السيدة فيرر غوميز**: قالت إنه تم إحراز تقدم في تدعيم وإنشاء هيئات وطنية منظمة بشكل هرمي لعلاج حقوق الإنسان، غير أنها تشاطر مشاعر القلق التي عبرت عنها العضوات الأخريات بشأن تكاثر تلك الهيئات وعدم توفر التنسيق الواضح بينها. وطلبت إلى وفد غواتيمالا التأكيد على أن الوحدات العاملة في قضايا النساء قد تم إنشائها في الوزارات الرئيسية، حسبما كان مخططا. وأعربت عن رغبتها في معرفة كيفية عمل المجلس الاستشاري، ومن هم بين أعضاء الوفد.

١٨ - وقالت إن هناك نقصا في تمويل اللجنة الرئاسية للمرأة، وترك الأمر للوزارات لإيجاد الموارد من أجل تعزيز قضايا النساء. ومن الواضح أن الآليات الوطنية لتنفيذ الاتفاقية تحتاج إلى موارد كافية لتكون قادرة على العمل. وتساءلت عن عدد الوزارات التي خصصت أموالا لتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير النساء الغواتيماليات والنهوض بهن.

١٩ - وأضافت أن الوفد الغواتيمالي أشار إلى مشاكل تشريعية في معرض تفسير عدم إحراز تقدم في تغيير الأنماط التقليدية الجنسانية. وتساءلت عما إذا كان هناك برنامج معين للتصدي لتلك المشكلة، مشيرة إلى القانون الخاص بتعزيز وضع المرأة والعائلة والنهوض بهما، وعما إذا جرت توعية صانعي السياسات والنساء في البلد بشأن التشريع الساري.

٢٠ - وأضافت أن لدى غواتيمالا مستويات عالية من الفقر، حيث تشير بعض المصادر إلى أن ٥٦ في المائة من السكان يصنفون كفقراء، و ١٥,٧ في المائة يعيشون في فقر مدقع ويؤثر الفقر بشكل غير متناسب على النساء من ربات الأسر في المناطق الريفية (٧٢ في المائة) وفي مناطق السكان الأصليين (٧١ في المائة). وتساءلت عما إذا كانت استراتيجيات الحكومة لتخفيض الفقر تضم نساء في صفوفها، وفيما إذا كانت اللجنة الرئاسية لشؤون المرأة قد أدلت بدلوها.

٢١ - وختمت كلمتها بالقول إنه في الوقت الذي تشكل النساء ٧٠ في المائة من أرباب الأسر في المناطق الريفية، فإن نسبتهن تبلغ ١٠ في المائة فقط في عقود تمليك الأراضي.

وتساءلت عما إذا كانت الآلية الحكومية المعنية بتعزيز قضايا النساء تعمل في خطة البلد ككل من أجل التنمية الريفية.

٢٢ - **السيدة تافارس دا سيلفا:** أشارت إلى أنه وفقا للردود على أسئلة الفريق العامل لما قبل الدورة، فقد تم وضع السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة الغواتيمالية والنهوض بها: خطة المساواة في الفرص للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠١ من خلال مساهمات من منظمات غير حكومية. وتشير الردود إلى أنها لن تكون قادرة على الاستمرار، وأنه تم تنفيذها بشكل جزئي فقط. وتساءلت عما إذا كان قد جرى أي تقييم على الإطلاق للأنشطة. وتساءلت عن أوجه الاختلاف بين خطة ١٩٩٧-٢٠٠١ والخطة التي تبعتها، وهي خطة تكافؤ الفرص للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٦، وعما إذا كانت اللجنة الرئاسية المعنية بالنساء قد خصصت موارد لتنفيذها، وعما إذا كانت ستحقق تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٢٣ - وأضافت أن التقارير الدورية والاستجابات لأسئلة الفريق العامل لما قبل الدورة تبين وجود التباس بشأن تعريف التدابير الخاصة المؤقتة التي تشملها الاتفاقية. وقد أوضحت الحكومة أن العمل تركز على التدابير الدائمة في التعليم وإجراءات حماية إجازة الأمومة بسبب مقاومة المجتمع للإجراءات المؤقتة التي يقصد أن تصبح دائمة أو يتم تجاهلها. وأن جوهر التدابير المؤقتة، على أية حال، هو أنها وُجدت للتشجيع على تحقيق المساواة، وأنه سيتم إلغائها عند تحقيق المساواة.

٢٤ - ومضت تقول إنه نظرا لأن عددا كبيرا من القصّر يستغلون جنسيا، فإن برنامج ''الصاعقة'' يبعث على خيبة الأمل. وكما توضح استجابات غواتيمالا للأسئلة التي طرحها الفريق العامل لما قبل الدورة، فقد كانت نتائج الغارات التي شُنت على أماكن تواجد القاصرين مجرد تغريم المسؤولين ثم إطلاق سراحهم. وتساءلت عما إذا كانت هذه الممارسة تتنافى مع أحكام المادة ١٨٩ من قانون العقوبات، المعنية بالفساد الشديد.

٢٥ - ورددت الأسئلة السابقة الخاصة بالتعبيرين الملتبسين ''الإنصاف'' (equity) و ''المساواة'' (equality)، فأعربت عن شكوكها في أن المشكلة ذات علاقة بالترجمة، لأن التعبيرين لا يعنيان نفس الشيء. ونادرا ما توجد كلمة ''المساواة'' (equality) في التقارير.

٢٦ - **السيدة أحمد:** رددت أسئلة السيدة تفارس دا سيلفا بشأن استخدام تعبيري ''الإنصاف'' و ''المساواة''. وعلقت على الآلية الوطنية لتنفيذ أحكام الاتفاقية: وهي وجود العديد من الهيئات واللجان بدون وجود آلية تنسيق، وعدم وجود توزيع للمسؤوليات أو خطوط للسلطة. إذ يصبح من الصعب في ظل هذه الظروف أن نرى كيفية القيام بأعمال فعالة، وبشكل خاص العمل من أجل مكافحة الفقر، والعنف ضد النساء. وتساءلت عما إذا كانت هناك كيانات ذات مسؤولية شاملة للإشراف على تدابير مكافحة القوالب النمطية للمرأة، وللإشراف على تدابير تحقيق الإصلاحات التشريعية، وتوزيع الموارد المالية والبشرية، ورصد الاتفاقيات التابعة لمنظمة العمل الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتساءلت عن الخطوات التي تم اتخاذها لجمع وتحليل أرقام مصنفة حسب نوع الجنس.

٢٧ - **السيدة سايغا:** قالت إنها تشعر بالقلق أيضا بشأن عدد الكيانات المسؤولة عن قضايا النساء والانعدام الواضح للتنسيق بينها. وقد أشار الوفد في العرض الشفوي للتقرير إلى الجهل العام بالقانون كعقبة أمام تحقيق الأهداف المرجوة. ولا يلم الجمهور، وبشكل خاص النساء، بحقوقه، وكذلك بشأن التدابير المتخذة للتأكيد على تلك الحقوق وحمايتها،

ومصادر المساعدة القانونية. وأعربت عن أملها في أن تبذل غواتيمالا جهودا خاصة لتحسين الوضع.

٢٨ - **السيدة كارافانتيس توبياس** (غواتيمالا): أكدت، في ردها على التعليق بشأن عدم وجود تنسيق بين مختلف الهيئات التي تتصدى لقضايا النساء، أنه تجري إعادة تنظيم واسعة النطاق. والمكتب الوطني لشؤون المرأة التابع لوزارة العمل والضمان الاجتماعي يمارس عمله منذ ٢٠ سنة، وكان يتعاون مع الحركة النسائية لفترة عشر سنوات من المفاوضات لإنشاء المعهد القومي للمرأة. غير أن رئيس غواتيمالا السابق قدم مقترحا مضادا: وهو إنشاء لجنة رئاسية لحقوق المرأة. ونتيجة لذلك تقوم الحركة النسائية مرة أخرى بإجراء مناقشات لإقرار شكل الاتفاق الذي سينشئ اللجنة الرئاسية، ولاختيار المرشحات العشرة اللواتي ستعرض أسمائهن لقيادته، بينما أصبح مصير المكتب الوطني لشؤون المرأة غامضا. والقضية الرئيسية هي كيفية ربط المكتب المعني بالدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة، والمكتب المعني بالدفاع عن حقوق الإنسان للنساء من الشعوب الأصلية والمنتدى الوطني لشؤون المرأة (الذي أنشئ نتيجة لاتفاق السلام، والذي من المقرر انتهاء عمله في عام ٢٠٠٤).

٢٩ - وأضافت أن الأمانة الرئاسية للتخطيط تقوم بدور التنسيق الرئيسي، وأن لديها مجلسا استشاريا لشؤون المرأة يتألف من مدراء برامج.

٣٠ - وقالت إن مبادئ استراتيجية تخفيض الفقر تشمل ضمان المساواة بين الجنسين. وتشمل الأهداف الرئيسية الأربعة المعنية بسياسات قضايا النساء: أولا، تركيز جهود الحكومة على المرأة على سبيل الأولوية؛ وثانيا، التصدي لاحتياجات المرأة الخاصة (خاصة المسائل الجنسية والصحة الإنجابية)؛ وثالثا، ضمان مشاركة النساء في عملية اتخاذ القرارات في جميع المناقشات المحلية ومنتديات التخطيط؛ ورابعا، ضمان كون السياسات المعنية بقضايا النساء ذات طابع مؤسسي في جميع المجالات الحكومية فيما يتعلق بالموارد البشرية والمالية. وتعتبر اللجنة الرئاسية لشؤون حقوق المرأة هيئة استشارية، غير أنها تسعى لتعبئة الموارد لاستخدامها في التعاون مع أي كيان يمارس مسؤوليات تنفيذية. وقد ضمت جهودها إلى المعهد الوطني للإدارة العامة والمعهد الوطني للإحصاءات لضمان تعاون الوزارات ذات الأولوية (الصحة، والتعليم، والعمل والزراعة) لوضع مؤشرات لقياس النهوض بالمرأة الغواتيمالية.

٣١ - وأشارت إلى الاختلافات القائمة بين خطة تكافؤ الفرص للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ وخطة تكافؤ الفرص للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦، وقالت إن الحركة النسائية ابتعدت إلى حد ما عن عملية التخطيط: وعلى الرغم من أن نحو ٥٠ في المائة من رغبات المنتدى الوطني لشؤون المرأة لم تؤخذ في الحسبان، فإن السياسة التي تقررت كانت قد أعلنت ونفذت كسياسة رسمية. وأضافت تقول إن اللجنة الرئاسية لحقوق المرأة أنشئت بهدف بلورة توافق في الآراء بشأن رسم السياسة العامة يضطلع فيه تقييم الممارسة السابقة بدور رئيسي. ولا يزال يتعين تطوير عملية رصد السياسة العامة، ونظرا لأنه لا يزال يجري اختيار المؤشرات المناسبة، فإنه لم يتح سوى قدر ضئيل من المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس، ولذلك فإن من الصعب تحديد الفئات المستهدفة ببنود محددة في الميزانية الوطنية تحديدا دقيقا. واختتمت كلمتها قائلة إن اللجنة الرئاسية تسعى جاهدة لكي تؤكد لجميع الوزارات أن النهوض بمصالح المرأة مسؤولية كل منهما، وأنه ينبغي لذلك تخصيص الموارد المناسبة لتلك المهمة.

٣٢ - **السيد ميخيا مونزون** (غواتيمالا): قال إن التثقيف ينطوي على إمكانيات واضحة لتغيير المواقف راسخة الجذور. لذلك، يجري بذل جهود منسقة لتخليص الكتب

المدرسية من القوالب النمطية الجنسانية، وأصبحت جميع المؤسسات التقنية في غواتيمالا تقبل طالبات الآن، غير أنه لا يزال عدد الملتحقات ممن في سن المراهقة منخفضا. ونظرا لأن ٩٠ في المائة من معلمي المدارس الابتدائية، ومعلمي مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدارس يفتقرون إلى المؤهلات المهنية، فإن مجموعة الإصلاحات التعليمية الحكومية تركز على التدريب وتكافؤ الفرص. ومن بين التدابير المتخذة لكفالة زيادة عدد التلميذات اللواتي يكملن مرحلة التعليم الابتدائي برنامج لتقديم منح دراسية إلى ٠٠٠ ٧٥ طفلة من الأسر منخفضة الدخل في عام ٢٠٠٢. وفي نفس السنة، قُدمت ٠٠٠ ٧٢ منحة دراسية في مجال السلام إلى أيتام الحرب من الجنسين. وتنتظر وزارة التعليم حاليا الموافقة على إنشاء مجلس للمرأة لرصد المساواة في جميع أقسام النظام التعليمي.

٣٣ - **السيد سوبيرانيس** (غواتيمالا): قال إن القانون المتعلق بكرامة المرأة والنهوض بها ليس إلا مثالا واحدا للإجراءات التعويضية المؤقتة لتيسير المشاركة الكاملة للمرأة في الأنشطة السياسية. ويكفل قانون تطوير المجالس الحضرية والريفية المشاركة الدائمة للمنظمات النسائية في اتخاذ القرارات المحلية، مع فترة سماح خاصة لتغطية المنظمات غير المسجلة. وفي توزيع الأراضي على المشردين، يجري إيلاء أولوية للأمهات الوحيدات والأرامل لفترة عشر سنوات.

٣٤ - واسترسل قائلا إن قانون العقوبات في غواتيمالا قد عُدل ليتضمن عقوبة السجن لمدة تتراوح بين ثلاث وتسع سنوات مع دفع غرامة مالية على من ينتج أو يبيع منشورات فاضحة يشترك فيها قصر. كما سيتم إدخال أحكام تكميلية لمعالجة مشكلة بغاء الأطفال. وعلاوة على ذلك، اقترحت تعديلات أخرى لتشديد العقوبة على المشتغلين بالاتجار بالنساء والمشاهد الفاضحة والاستغلال لأغراض إباحية.

٣٥ - **السيدة كارافانتيس توبياس** (غواتيمالا): قالت إن غواتيمالا شاركت في دراسة إقليمية تشدد على أهمية تعزيز الأطر القانونية والتدابير المشتركة لمكافحة الدعارة. وقد تم الاتفاق مع الحركة النسائية في المكسيك على إنشاء فريق ثنائي مشترك لمكافحة الاتجار عبر الحدود بين البلدين.

٣٦ - وواصلت كلمتها قائلة إنه تم إنتاج نسخ شعبية من القانون المتعلق بكرامة المرأة والنهوض بها وغيره من سبل الانتصاف القانونية باللغات المحلية، كما تبذل جهود لنشر الاتفاقية.

٣٧ - **السيد مولينا آفيليس** (غواتيمالا): قال إنه تم إنشاء مجلس استشاري للصحة المتكاملة للمرأة، في إطار البرنامج الوطني للصحة الإنجابية، بدعم من المجتمع الدولي ومانحين ثنائيين. وأضاف قائلا إنه نظرا لأن الفتيات والنساء ممن في المرحلة العمرية الإنجابية يشكلن نسبة كبيرة من سكان غواتيمالا، فقد أوليت أيضا أولوية للصحة الإنجابية في قانون التنمية الاجتماعية. وأردف يقول إن معدل الوفيات النفاسية انخفض بصورة تدريجية، بحيث يقدر حاليا بنحو ١٨٠ حالة وفاة بين كل ٠٠٠ ١٠٠ أم.

٣٨ - **السيدة كارافانتيس توبياس** (غواتيمالا): قالت إن السرعة التي يتم بها إنشاء آلية فرعية لتنفيذ البرنامج الوطني للصحة الإنجابية تتوقف على الإرادة السياسية التي تبديها شتى الوزارات. وأضافت قائلة إنه على الرغم من أنه تم إنشاء عدد من الآليات خلال العامين الماضيين، فإن تلك الآليات كانت في حاجة ماسة إلى موارد إضافية. وأنه لا يزال من المبكر تماما تحديد مدى فاعليتها.

٣٩ - وواصلت كلمتها قائلة إنه في سياق الجهود المبذولة للقضاء على الفقر في المناطق الريفية. يجري تعبئة الموارد لإقامة مشروع في هوهونتينانغو يركز اهتمامه على النساء من الشعوب الأصلية، وغالبيتهم من ربات الأسر. وعلى

الرغم من زيادة التمويل للجنة الرئاسية لحقوق المرأة بمقدار عشرة أضعاف بفضل المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة ومانحين آخرين، فإن أولويته في ميزانية الدولة انخفضت.

٤٠ - **السيدة باريرا** (غواتيمالا): قالت إن مكتب المدعي العام يتعامل مع قضية بغاء الأطفال منذ عام ١٩٩٩. وقد تعاونت منظمات غير حكومية في صوغ خطة عمل وطنية تضع في اعتبارها الحالة في شتى أنحاء البلاد. ويجري النظر في مقترح لإصلاح قانون العقوبات، كما تم إنشاء آلية للرصد.

٤١ - **الرئيسة:** دعت الخبراء إلى طرح المزيد من الأسئلة على الوفد.

٤٢ - **السيدة شين:** عادت إلى مسألة العنف الذي يرتكب ضد النساء، وقالت إنها على ثقة من أن الدولة الطرف سيكون بوسعها أن تورد في تقريرها المقبل ما استجد من اشتراع التعديلات المقترح إدخالها على قانون العقوبات. وينبغي بالإضافة إلى ذلك إلغاء الحكم التشريعي الذي يحظر دخول المنازل في الفترة بين الساعة ٦/٠٠ مساء والساعة ٦/٠٠ صباحا، نظرا لأنه لا يتوخى على ما يظهر سوى إعاقة جهود الشرطة في مكافحة العنف الأسري واسترسلت قائلة إنه ينبغي أن يقدم الوفد المزيد من المعلومات التفصيلية بشأن شروط توقيع العقوبات على مرتكبي جرائم العنف ضد النساء وبشأن عدد الملاحقات القضائية التي نجحت حتى اليوم. وينبغي أيضا أن يوضح الوفد ما إذا كانت قد أُنشئت وحدة متخصصة في قوة الشرطة لمكافحة العنف. وقالت في ختام تعليقها إنها ستغدو ممتنة لو حصلت على بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن المساعدة التي قدمت إلى ضحايا كل من العنف الأسري والنزاع المسلح.

٤٣ - **السيدة غاسبارد:** قالت إنها تشاطر القلق الذي أعرب عنه الخبراء الآخرون إزاء الافتقار الواضح إلى الموارد اللازمة للتمويل. وأضافت قائلة إنه ينبغي للوفد أن يوضح لماذا لم يتم حتى الآن إقرار مشروع القانون الذي يقترح أن يكون تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية بنسبة ٣٠ في المائة، وأن يؤكد للجنة أن هذه النسبة لن تحد من مشاركة المرأة. واختتمت كلمتها معربة عن الأمل في أن يستفيد التقرير المقبل من التقييم الأكثر تفصيلا لأثر السياسات ذات الصلة ومن البيانات الإضافية المصنفة حسب نوع الجنس.

٤٤ - **السيدة كابالاتا:** اقترحت على غواتيمالا أن تبيّن بالتفصيل في تقريرها المقبل الأنشطة المحددة لكل وحدة وطنية معنية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والسياسات المحبذة لمساواة المرأة، وأن تشرح الأسباب التي تدعو إلى ضرورة وجود هذا العدد الكبير من الوحدات المستقلة. وشدّدت هي أيضاً على أن تنفيذ الأهداف المطلوبة يفترض وجود وسائل اتصال ملائمة بين مختلف الهياكل الوطنية.

٤٥ - **السيدة كورتي:** قالت إنها تشعر بالسرور للتحسينات الكبيرة الهادفة لإحلال المساواة بين الجنسين التي تم إدخالها على الجهاز الوطني منذ تقديم التقريرين الأولين. وقالت إن التعاون الدولي ومتابعة عملية السلام والإرادة السياسية للحكومة قد سمحت جميعها متضافرة بتنفيذ السياسات التي تراعي المساواة بين الجنسين في غواتيمالا. وتابعت قولها بأنها تتساءل مع ذلك فيما إذا كانت الموارد المالية تكفي لاستمرار كل الجهاز الوطني، ورأت أن تعميم المنظور الجنساني سيكون أمرا مفيدا.

٤٦ - وشددت على أن الفقر يشكل المشكلة الرئيسية في غواتيمالا، وأنه رغم تصميم الحكومة الثابت على تحسين الوضع، فإن ركود المناخ الاقتصادي لم ينتج سوى تحسّن ضئيل خلال السنوات القليلة الماضية.

٤٧ - وذكّرت، مشيرة إلى أن البغاء منتشر انتشارا واسعا، أنه ليس مصنفا كجريمة في القانون الجنائي، بل أنه أصبح

ظاهرة ثقافية تشجع على الاسترقاق وعلى استغلال المرأة. وقال إنه يتعين على الدولة مقدمة التقرير أن تبين ما إذا كان قد تم إحراز تقدم في تشجيع مفهوم المرأة ككائن مساوٍ على الصعيد الاجتماعي؛ ومن المفيد في هذا الصدد التعاون مع منظمات غير حكومية.

٤٨ - ودعت أخيرا الدولة مقدمة التقرير إلى تجنب الخلط بين مصطلحي ''الإنصاف'' و''المساواة''، لأن الإصرار على مفهوم الإنصاف سيقوّض مفهوم المساواة.

٤٩ - **السيدة ريغازولي**: قالت إنه ينبغي ألا ننسى أن غواتيمالا قد عانت من ٤٠ عاما من الحرب الأهلية، وإنه من الصعب تكريس الاهتمام المطلوب للمساواة بين الجنسين في الوقت الذي تحاول فيه بناء سلام دائم. وقالت إن وفرة الآليات الوطنية الهادفة لضمان حقوق المرأة هي نتيجة مباشرة للحرب: والواقع أن العدد المرتفع من الضحايا الذكور يجعل غواتيمالا تتميز بالصغر الاستثنائي لسن سكانها، وأنه لا بد من تلبية حاجات عدد كبير من النساء من ربات الأسر.

٥٠ - وأردفت قائلة أن مسألة توفر موارد بشرية وميزانية هي مسألة مقلقة: فليس مؤكدا أن هذه الموارد ستسمح لمختلف الهيئات الوطنية بمتابعة أعمالها بعد عام ٢٠٠٦.

٥١ - وتابعت قائلة إن وكالات من دول أخرى تساعد غواتيمالا في عملية التعمير بعد الحرب. مع ذلك، فقد جنحت البلدان الأوروبية في السابق إلى إضفاء صفة رومانتيكية على الحرب الأهلية، بل وساهمت في تمويلها في بعض الحالات. ومن دواعي السخرية أن تبدو الآن هذه البلدان ذاتها من أوائل الدول المانحة لغواتيمالا. ومضت قائلة إن من غير الواضح كيف يمكن لغواتيمالا أن تمول عملية التحول الديمقراطي حينما تسحب هذه الدول مساعداتها.

٥٢ - واستطردت قائلة إنه، إضافة إلى ذلك، يصعب فهم لماذا لم تصادق الحكومة على مشروع قانون الانتخابات والأحزاب السياسية، رغم كل الجهود المبذولة من قبل المنظمات غير الحكومية لتحقيق مشاركة أكبر للمرأة في الحياة السياسية. ومن الأهمية بمكان إشغال حصة ٣٠ في المائة المخصصة للمرأة، ليس في اللوائح الانتخابية فحسب، بل داخل المؤتمر أيضا. وتابعت قائلة إنه كي يتم التوصل إلى مساواة حقيقية ضمن الحلبة السياسية، ينبغي زيادة الممثلات من النساء زيادة ملحوظة على المستوى البلدي، وخاصة في الأماكن الأكثر حرمانا، ومن الضروري الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الطرق الحالية والمستقبلية لتشجيع المرأة على الاقتراع وعلى ترشيح نفسها للانتخاب.

٥٣ - **السيدة كارافانتيس توبياس** (غواتيمالا): قالت، متناولة مسألة تعدد الآليات الوطنية المعنية بضمان حقوق المرأة، أن إدارة واحدة لا تستطيع أن تتعامل بطريقة ملائمة مع جميع جوانب المساواة بين الجنسين في جميع المجالات. وفي ما يتعلق بتنظيم الجهاز الوطني، أشارت إلى أن اللجنة الرئاسية لحقوق المرأة تتلقى تمويلا من الميزانية العامة، مما يضمن استقرارها الهيكلي. وأن ثلاث مديريات من اللجنة تعمل في الوقت الراهن على تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة وعلى تعزيز السياسات والممارسات المعنية بالمساواة بين الجنسين داخل الحكومة وتشجيع الحوار والتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ولسوء الحظ، فإن منظمات النساء الغواتيماليات تعارض الحكومة الحالية، مما يجعل إقامة حوار بينهما مسألة شديدة التعقيد. وتعمل مختلف الهيئات الوطنية على صياغة خطة استراتيجية لتقييم الإجراءات المتّخذة لتشجيع المساواة بين الجنسين، ومن المقرر أن يستعرض المكتب الوطني لشؤون المرأة دوره المستقبلي.

٥٤ - ومضت تقول إن غواتيمالا ما تزال متخلفة في مجال المواقف إزاء المساواة بين الجنسين، حيث أن معظم النساء

راضيات عن وضعهن غير المتساوي ويعتقدن أنهن يواجهن المشاكل بسبب كونهن فقيرات أو لكونهن من الشعوب الأصلية، وليس بسبب كونهن إناث. وأضافت قائلة بما أن المساواة بين الجنسين لا تعتبرا أمرا ذا أولوية، فإن المصادقة على مشروع قانون الانتخابات والأحزاب السياسية تواجه صعوبة مزدوجة. وتابعت قائلة إن السلطات الغواتيمالية تناقش اتخاذ إجراءات تعويضية أُعيق تطبيقها الناجح نتيجة تفسير عبارة ''مساواة'' بمعنى ضمان مساواة الفرص للنساء والرجال أكثر مما يعني إيلاء اهتمام خاص بالمرأة. وجرى تسليط الضوء على الإجراءات التعويضية لكونها الآلية الرئيسية لتحديد المرأة كفئة محرومة.

٥٥ - وواصلت حديثها قائلة إنه تم الاعتراف بأن الحكومة تواجه مشكلة خطيرة تتمثل بالافتقار إلى البيانات المفصلة حسب نوع الجنس؛ ورغم أن القانون يفرض توفير مثل هذه المعطيات، فإن البلاد لا تمتلك الأنظمة الضرورية والملائمة لذلك.

٥٦ - وأشارت إلى أن أمانة الأعمال الاجتماعية لقرينة رئيس الجمهورية قد وضعت برنامجا يهدف لمعالجة مسألة العنف العائلي. حيث يعطي قانون غواتيمالا الأولوية للمحافظة على الأسرة كوحدة أكثر مما يعالج مسألة العنف ضد المرأة، و لم تفتح الحكومة أية ملاجئ لإيواء الضحايا. وأشارت إلى أن غياب مثل هذه المنشآت يرتبط بالمستوى المرتفع لمعدل المواليد في غواتيمالا، حيث أن توفير الملجأ للنساء يستدعي أيضا إيواء أطفالهن.

٥٧ - **السيدة سوبيرانيس** (غواتيمالا): قالت، في الرد على سؤال بشأن المادة ٢٣ من دستور غواتيمالا، إن مبدأ حرمة المسكن يشكل جزءا من الضمانات الأساسية التي يوفرها الدستور. مع ذلك، فإن قانون منع العنف العائلي والمعاقبة عليه واستئصاله ينص على أنه ينبغي للشرطة أن توفر المساعدة لضحايا العنف العائلي حتى في الحالات التي يعني فيها ذلك دخول بيوتها. إضافة إلى ذلك، ينص القانون الجنائي على أن المادة ٢٣ من الدستور لا تنطبق حينما يتعلق الأمر بمخالفات خطيرة. ومع ذلك، لا ترغب الشرطة الغواتيمالية بالتدخل في شؤون العنف العائلي، بموجب المادة ٢٣، خشية الانتقام. وتعمل هيئة التنسيق الوطني لمنع العنف داخل الأسرة وضد المرأة، على إعداد برامج تهدف إلى تعزيز قدرات قوات الشرطة لتشجيعهم على الحصول على أدلة خطية بشأن الجرائم المزعومة ودخول بيوت الضحايا حيثما توجد قرينة واضحة تدل على حدوث العنف.

٥٨ - **السيد مولينا أفيليس** (غواتيمالا): قال، مشيرا إلى آثار الحرب الأهلية على سكان غواتيمالا، أنه قد تبين أن سكان العديد من مناطق البلاد يعانون مشاكل في الصحة العقلية؛ وإن وزارة الصحة العامة قد وضعت برنامجين مخصصين لمعالجة هذه المسألة، وهي تقدم دعما ماليا للمناطق المنكوبة بمساعدة المجتمع الدولي، وخاصة اليونيسيف.

٥٩ - واختتم حديثه قائلا إنه يود التشديد على التناقض الظاهري الموجود في نظرة العالم الخارجي إلى غواتيمالا: فالأمر يتعلق، من ناحية، ببلد يقارب فيه معدل الفقر نسبة الخمسين في المائة، لكنه من ناحية أخرى ينعم بالاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. وهذا ما يسفر عن مصاعب جمة لأن المداخيل الكبيرة لشريحة صغيرة من السكان تؤدي إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد إلى حد أن غواتيمالا لن تتمكن قريبا من طلب المساعدة ''المجانية''، وستضطر إلى اللجوء إلى القروض. وفي جميع الأحوال ستستمر الحكومة في تمويل مختلف برامجها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.